بريطانيا: حصار المدنيين تخطى الخطوط الحمراء

محرقة في حلب.. تحذيرات من مصير مجهول للمدينة

سكان حلب يواجهون مصيرهم المجهول

أطفال حلب يجمعون بعض الأخشاب من الركام لتقيهم برد الشتاء

حلب على وشك السقوط الكامل بعد 94 يوماً من الحصار والقصف

«اليونيسيف»: نصف مليون طفل محاصرون في سوريا

عواصم – «وكالات»: تستمر المحرقة في حلب مع تقدم قوات النظام وشطر أحيائها الشرقية، فيما تتواصل المجازر بحق المدنيين، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى التحذير من مصير مجهول للمدينة مع تواصل التهجير الممنهج.

وحذرت الخارجية البريطانية من كارثة إنسانية، مطالبة موسكو وطهران باستخدام نفوذهما لوقف قوري لإطلاق النار في حلب.

كما ناشدت الأمم المتحدة كل الأطراف وقف قصف المدنيين والسماح بعبور المساعدات إلى شرق حلب بعد نفاد المخزون من المساعدات الإنسانية في هذه المنطقة، المدينة التي أعلنها الدفاع المدني منكوبة بالكامل.

بيد أن الحصار الجديد قد جعل مصير آلاف المدنيين تحت رحمة قوات النظام وميليشياته، وسط تخوف من عمليات اعتقال وتصفيات ميدانية بحق الأهالي الذين فروا باتجاه مناطق سيطرة النظام والأكراد.

ويبدو الخطر وشيكاً ما لم يتم التوصل إلى حلول تنقذ المدنيين من محرقة النظام.

من جهة أخرى، سقط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح جراء قصف الطيران الروسي حي الشعار بالصواريخ الارتجاجية والقنابل العنقودية، تزامناً مع إلقاء مروحيات الأسد براميل متفجرة تحتوي على غاز الكلور على حي قاضي عسكر، ما تسبب بوقوع حالات اختناق.

بدوره، نال حي الفاطرجي نصيبه من غارات النظام السامة بعد استهدافه ببرميل متفجر، ما أدى لحالات اختناق معظمها من الأطفال والنساء.

كذلك لم توفر قوات النظام قصفها المدفعي العنيف الذي استهدف أحياء طريق الباب والشعار والمواصلات وكرم الجبل والميسر التي لا تزال خاضعة لسيطرة الفصائل المعارضة.

من جانب آخر قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن قوات النظام السوري سيطرت على حي الصاخور الاستراتيجي في شرق حلب، الاثنين، في إطار تقدم أفقد مقاتلي المعارضة السيطرة على ثلث أراضي شرق حلب الخاضع لهم في الأيام القليلة الماضية.

وقال رامي عبد الرحمن، مدير المرصد، إن هذه هي أكبر هزيمة للمعارضة في حلب منذ عام 2012، مضيفاً أن المعارضة فقدت السيطرة على أكثر من ثلث المنطقة الخاضعة لها في مدينة حلب خلال هذا التقدم الكبير.

وفي ذات السياق، فرّ نحو عشرة آلاف شخص من شرق حلب نحو المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وحي الشيخ مقصود، الواقع تحت سيطرة الأكراد، بحسب ما أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان الأحد.

وتترافق المعارك مع قصف مدفعي وجوي عنيف لقوات النظام على مناطق الاشتباك وأحياء عدة في شرق المدينة.

ويتيح تقدم قوات النظام من مساكن هنانو إلى حي الصاخور – الذي بات وفق المرصد «تحت مرمى نيرانها باعتباره منطقة منخفضة – فصل الأحياء الشرقية إلى جزأين عبر عزل القسم الشمالي منها عن الجنوبي».

وبحسب عبدالرحمن، «يبعد القرب مواقع قوات النظام على أطراف حي الصاخور عن مواقعها في الجهة المقابلة، وتحديداً على أطراف حي سليمان الحلبي، نحو كيلومتر ونصف» كيلومتر.

ويجمع محللون على أن معركة حلب أشبه بـ«معركة تحديد مصير»، ومن شأن نتائجها أن تحسم مسار الحرب المتواصلة منذ أكثر من خمس سنوات، والتي أوقعت أكثر من 300 ألف قتيل.

كارثة إنسانية تعيشها حلب منذ 94 يوماً، حصار خانق تفرضه قوات النظام السوري والميليشيات المساندة له، مئات المدنيين فقدوا حياتهم، أو أصيبوا بجروح بالغة، وآخرون يحاولون النجاة بأنفسهم من خلال الفرار إلى الأحياء المجاورة، بينما تفصل سكان الأحياء الشرقية، أيام قليلة عن مواجهة المجاعة والموت، بسبب نقص المواد الغذائية والإمدادات الطبية.

ويعيش ما لا يقل عن 250 ألف شخص معظمهم من النساء والأطفال تحت الحصار شرقي حلب»، بحسب الأمم المتحدة، وبرافق هذا الحصار استهداف للمرافق المدنية والبنى التحتية، من مدارس ومشافي وأفران ومراكز للدفاع المدني، وذلك بهدف كسر إرادة الناس، وحرمانهم من كل مقومات الحياة.

كما يواجه سكان الأحياء الشرقية، خطر المجاعة، إذ أمامهم أقل من عشرة أيام، ، لتلقي مساعدات إغاثة أو مواجهة المجاعة والموت، بسبب نقص المواد الغذائية والإمدادات الطبية، وفقاً لمنظمة الدفاع المدني السوري المعروفة باسم «الخوذ البيضاء».

واشتدت وطأة الهجمات التي تشنها قوات الأسد بمؤازرة سلاح الجو الروسي على الأحياء الشرقية من المدينة، في الأسبوعين الماضيين، ورافق الحصار استهداف للمرافق الميدانية والبنى التحتية، كمحطات توليد الكهرباء وضخ المياه والأفران والمشافي ومراكز الدفاع المدني.

وكانت مديرية الصحة في حلب أعلنت عن توقف جميع المستشفيات في مدينة حلب المحاصرة عن العمل، حيث دمرت أربعة مستشفيات في الجزء الشرقي من ريف حلب، بسبب القصف الجوي العنيف من قبل نظام الأسد وطائرات روسيا، خلال الأسابيع الماضية.

وهرب آلاف المدنيين من شرقي حلب إلى المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية، بعد نهاية أسبوع من القصف المكثف لطائرات النظام السوري وسلاح الجو الروسي على مدينة حلب، فيما بلغت حصيلة الضحايا 613 مدنياً خلال الـ13 يوماً الماضية، بحسب الدفاع المدني.

وسجل الهلال الأحمر العربي السوري وصول أربعة آلاف شخص إلى حي جبرين، الذي تسيطر عليه الحكومة في غرب حلب، بعد نزوحهم من المناطق الشرقية التي تقع تحت سيطرة المعارضة».

ومن جهتها أعلنت الأمم المتحدة الإثنين نفاذ مساعداتها الغذائية إلى شرق حلب ومع اقتراب الأجواء الشتوية المتجمدة يوجد نحو 275 ألف شخص محاصرين في الأحياء الشرقية من المدينة.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الأحد إن «آلاف السكان فروا من شرق حلب الخاضع لسيطرة المعارضة من المناطق القريبة من خطوط القتال بعد تقدم سريع للجيش السوري والقوات المتحالفة معه، وهو ما يخشى مقاتلو المعارضة أن يؤدي لشطر أهم معقل حضري لهم إلى نصفين».

وشن الجيش السوري بدعم من الطيران الروسي هجوماً موسعاً لاستعادة السيطرة على حلب في سبتمبر الماضي، وكانت عملية حصار الأحياء الشرقية لحلب تصاعدت وتيرتها في أوائل شهر يونيو الماضي.

وقال الدفاع المدني في حلب في بيان، الإثنين، إن «مدينة حلب منكوبة بشكل كامل، وتعيش حالياً بكارثة إنسانية، وإن قوات النظام والميليشيات المساندة له، فرضت حصاراً خانقاً منذ 94 يوماً، على مايقارب 280 ألف نسمة معظمهم من النساء والأطفال».

كما أعلن الدفاع المدني فقدانه أكثر من نصف معداته وآلياته الرئيسية، ونفاد مخزونه الاحتياطي من الوقود بشكل كامل، إثر تعمد قوات النظام استهداف الفرق أثناء قيامها بواجبها الإنساني في إنقاذ المدنيين، كما أدى القصف إلى تدمير مركزين للدفاع المدني من أصل أربعة بشكل كامل.

ومنذ أيام توجه ممثلون عن أهالي حلب الشرقية بنداء إلى العالم، للمطالبة بحماية وإنقاذ المدنيين، والعمل على إيقاف القصف، وإسقاط قوات الأسد والقوات الروسية.

وذكر ممثلو الأهالي أن «91 يوما مرت على حصار حلب المدينة، وبحسب إحصائيات مجلس المدينة، فإن 271536 عالقون داخل الحصار، وأكثر من 2300 استهداف، بشتى أنواعه: الغارات الجوية، البراميل المتفجرة، قذائف المدفعية، القنابل العنقودية، القنابل الارتجاجية الخارقة للتحصينات، والقنابل المحملة بغاز الكلورين، تم توثيقها في الـ23 يوما الماضية فقط».

وأضافوا أن «كلا من الطيران الروسي وطيران النظام السوري يستهدفان بشكل متعمد البنية التحتية المدنية لكسر إرادة الناس، في الوقت الحالي السكان تقريبا لا يملكون أي وصول إلى الخدمات الطبية، والمدنيون خائفون من الذهاب إلى المراكز الطبية، بسبب القصف الجوي المتعمد من الطيران الروسي وطيران النظام السوري، لقد مر حوالي ستة سنوات ونحن نتساءل، ماذا يفعل العالم؟».

وطالبوا بفتح ممر إنساني منزوع السلاح للناس في حلب إلى المناطق التي يسيطر عليها الثوار تحت إشراف الأمم المتحدة فقط بدون تواجد لأي مجموعة أخرى أو دولة، ممر إنساني يسمح بالانتقال الحر للطعام، والوقود، والأدوية وكل البضائع المستعملة في البنية التحتية المدنية الضرورية في حلب الشرقية المحاصرة.

وسيطر مسلحو المعارضة على شرقي حلب قبل أربعة أعوام، لكن في العام الماضي تمكنت القوات السورية من اختراق سيطرة المعارضة المسلحة بالاستعانة بميليشيات تدعمها إيران وهجمات جوية روسية.

من ناحية أخرى أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» عن تضاعف عدد الأطفال الذين يعيشون تحت الحصار في سوريا في فترة تمتد لأقل من عام، وذلك جراء تصاعد وتيرة العنف في كافة أنحاء البلاد.

وأوضح بيان صحفي أصدره المدير التنفيذي للمنظمة، أنطوني ليك، أن «هناك 500 ألف طفل تقريبا يعيشون حاليا في 16 منطقة محاصرة في أرجاء البلد، في وقت تعتبر فيه المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية شبه منقطعة عن السكان».

وأشار البيان إلى أن «حياة ملايين البشر في سوريا تحولت إلى كابوس لا نهاية له، لا سيما بالنسبة لمئات آلاف الأطفال الذين يعيشون تحت الحصار ويُقتلون ويُصابون وهم شديدو الخوف أن يلتحقوا بالمدرسة أو حتى يلعبوا».

وأكد أن «أغلبية هؤلاء الأطفال السوريين يبقون على قيد الحياة بتناولهم القليل من الطعام وبالكاد يحصلون على أي دواء».

ولفت إلى أنه في شرق حلب وحده ، تقدر اليونيسف وجود قرابة 100 ألف طفل يعيشون تحت الحصار ..وقال «إنه وفي غياب الأماكن الآمنة، ينتقل الأطفال إلى الملاعب والمدارس والمستشفيات المقامة تحت الأرض، كي يستمروا في اللعب والتعلم والسعي إلى الحصول على الرعاية الطبية عند الضرورة».

وكشف البيان عن مجموعة من المتطوعين في إحدى المناطق المحاصرة تمكنت من بناء ملعب ومنتزه، وذلك من خلال الربط بين مجموعة من البور السقلية، استفاد منه قرابة 200 طفل يوميا، في حين تم توفير مدرسة في دور سفلي في إحدى المناطق المحاصرة الأخرى، مما وفر الفرصة لقرابة 50 فتاة لمواصلة تعليمهن.

وجدد بيان اليونيسف دعوتها إلى كافة الأطراف لرفع الحصار المفروض في مختلف أرجاء سوريا، وشدد على أهمية تيسير إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط للمساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق في أرجاء البلد.

مرشد إيران يدعو لتعزيز وجود بلاده بالمياه الإقليمية

المرشد الإيراني علي خامنئي

طهران – «وكالات»: دعا المرشد الإيراني، علي خامنئي، إلى تعزيز التواجد الإيراني في المياه الدولية عبر إنشاء قواعد بحرية إيرانية في دول إقليمية، مثل اليمن وسوريا، على اعتبار أن هذه الخطوة سترفع من نفوذ بلاده.

وفي نفس السياق أكد اللواء، محمد باقري، حاجة بلاده إلى قواعد بحرية خارج حدودها، ولم لا مستقبلا على جزر أو قواعد عائمة في السواحل اليمنية والسورية، هذا ولا تنفك محطات إيرانية تروّج لإعلانات بهذا الصدد.

إنقاذ 1400 مهاجر في البحر المتوسط

روما – «وكالات»: تم إنقاذ ألف و400 مهاجر أمس الثلاثاء، خلال عمليات مختلفة أثناء تواجدهم في مياه البحر المتوسط، وفقا لما أعلنته قوات خفر السواحل الإيطالية.

وكان المهاجرون على متن 11 قارب وسفينتين صغيرتين، بحسب بيان صادر عن خفر السواحل الإيطالي.

وشاركت في عمليات الإنقاذ كل من خفر السواحل من جزيرة لامبيدوزا الإيطالية والبحرية الإيطالية ومنظمة (إس أو إس ميديترين) غير الحكومية وسفينة من البحرية الإيرلندية وسفينتين تجاريتين.

جدير بالذكر أن إيطاليا تعد جسرا بين أفريقيا وأوروبا وتستقبل يوميا عدد متزايد من المهاجرين القادمين من سواحل شمال أفريقيا خاصة ليبيا.

مشاورات فلسطينية مع أعضاء مجلس الأمن بشأن مشروع إدانة الاستيطان

مستشار نتانياهو يقترح نقل «عمونا» لأراض فلسطينية مجاورة

البؤرة الاستيطانية عمونا

غزة – الأراضي المحتلة – «وكالات»: قال مكتب المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية «أفيحاي مندلبليت» أمس الثلاثاء، إن المستشار القضائي قدم وجهة نظر للحكومة تشير إلى أنه يمكن نقل البؤرة الاستيطانية «عمونا» إلى القسائم الثلاث المجاورة لها، والتي تعتبر كـ«أملاك غائبين» لمدة 8 شهور.

يشار إلى أن القسائم الثلاث غير متصلة ببعضها، وفي حال تم نقل البؤرة الاستيطانية إليها سيكون هناك حاجة إلى شق طريق تربط بينها.

وبحسب بيان المستشار القضائي فإنه في حال تمت المصادقة في الكنيست على قانون تبييض البؤر الاستيطانية، الذي يطلق عليه «قانون التسوية»، فإن الحل المقترح يسقط من جدول الأعمال، ويتم إخلاء القسائم بشكل فوري.

وجاء في البيان أيضا، أنه بحسب طلب المستوى السياسي، فإنه يقدم وجهة نظره للحكومة بشأن وضع مبان مؤقتة للمستوطنين في «عمونا» في القسائم الثلاث التي تقع شمال البؤرة الاستيطانية.

وأضاف البيان أن «الحديث عن حل مؤقت لمدة 8 شهور على أملاك تعتبر «أملاك غائبين»، استنادا إلى وجهة نظر المدعي العسكري العام في حينه، أوري شوهم من العام 1998، والتي تشير عن استخدام أملاك الغائبين في ظروف معاتلة لحاجة عامة ملحة، وفي حال المصادقة على قانون التسوية في حال الكنيست، فسيكون على وزارة الأمن أن تخلي هذه القسائم فورا».

وكان قد نشر الإثنين أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، ووزير جيشه أفيغدور ليبرمان، والمستشار القضائي للحكومة أفيحاي مندلبليت قد حذروا الأحد الماضي، في جلسة المجلس الوزاري المصغر من أن المصادقة على قانون تبييض البؤر الاستيطانية سيؤدي إلى فتح تحقيق في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين في الحكومة.

يشار إلى أن ما تسمى «الإدارة المدنية» كانت نشرت قبل عدة أسابيع أنه يجري فحص 35 قسيمة اعتبرت مكانتها على أنها «أملاك غائبين»، وفي المقابل، فإن فلسطينيين من القرى القريبة قدموا اعتراضا بواسطة المحامين من منظمة «يش دين – يوجد قانون»، وبضمنها دعاوى ملكية لـ29 قسيمة، في حين أن القسائم الست المتبقية غير متصلة ببعضها البعض.

من جانب آخر أكدت منظمة التحرير الفلسطينية، أن «السفير الفلسطيني في الولايات المتحدة يجري مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، من أجل تقديم مشروع إدانة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وضمان اعتماده بالأغلبية من قبل المجلس».

وقال عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، أحمد مجدلاني، إن «مشروع القرار العربي الفلسطيني أصبح جاهزا بعناصره الرئيسية، والجولة التي يجريها السفير الفلسطيني مع أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمراقبين تهدف إلى الحصول على الأغلبية المطلقة قبل طرح القرار».

وأضاف مجدلاني، « أن «منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية تأمل في ضوء المشاورات التي تجريها أن لا تتخذ الإدارة الأمريكية موقفها الاعتيادي من التحركات الفلسطينية والعربية، وأن لا تعمل على رفض القرار أو محاولة إحباطه واستخدام حق النقض (الفيتو)».

وبحسب مجدلاني، فإنه «وبناء على المشاورات الفلسطينية العربية، فإنه في حال لم تؤيد الولايات المتحدة القرار، فإن من المأمول أن تمتنع عن التصويت على أقل تقدير، مشددا على أهمية اعتماد القرار من قبل مجلس الأمن الدولي بما يعمل على وقف الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة المحتلة».

وأوضح مجدلاني أنه «سيجري تقديم مشروع القرار لمجلس الأمن الدولي عبر مصر، على اعتبار أنها الدولة العربية العضو في مجلس الأمن وهي جزء من الرباعية العربية التي تشكلت بقرار من مجلس الجامعة العربية لمتابعة الملف الفلسطيني».

يذكر أن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، أكد في تصريحات صحفية أن مشروع قرار إدانة الاستيطان سيجري عرضه على مجلس الأمن الدولي خلال الأيام القليلة المقبلة.